

أهم التطورات والإنجازات خلال عام 2019 والخطط المستقبلية

كانون الثاني 30، 2020

- البورصة تنفذ استراتيجيه تهدف إلى الإرتقاء بالسوق وزيادة جاذبيته للإستثمارات.
- تنظيم عروض ترويجية Road shows لتشجيع الإستثمار في البورصة بالتعاون مع المؤسسات وشركات الخدمات المالية والشركات المدرجة.
- تلبية كافة متطلبات مؤشر MSCI ما عدا مطلب السيولة الذي هو خارج عن سيطرة البورصة ويجري العمل على معالجته.
- رفع مرتبة الأردن 40 مركزاً في تقرير ممارسة الأعمال في ضوء تعليقات حوكمة الشركات المدرجة.
- إطلاق نظام الإفصاح الإلكتروني بلغة XBRL خلال الربع الأول من هذا العام.
- إطلاق نظام التداول الإلكتروني المحدث وفق أحدث المواصفات العالمية في نهاية الربع الأول من العام.
- العمل على تشجيع إنشاء صناديق المؤشرات المتداولة ETFs.
- تعزيز التزام الشركات المدرجة في البورصة بقواعد الحوكمة من خلال بطاقات الأداء المتوازن Scorecards.
- ارتفاع الأرباح الصافية للشركات المدرجة في البورصة لنهاية الربع الثالث لعام 2019 بنسبة 0.3%.
- اهتمام حكومي بتحفيز السوق المالي وتشكيل لجنة خاصة.

قال هازن الوظائفى المدير التنفيذي لبورصة عمان أن هناك العديد من التحديات التي واجهت السوق المالي خلال السنوات السابقة. وأشار في بيان صحفي صادر عن البورصة لخص فيه أداء البورصة خلال العام الماضي 2019 وأهم التطورات والإنجازات والخطط المستقبلية، إلى أن هذه التحديات أدت إلى تراجع عدد من ووشرات أداء هذا السوق كان من أهمها النوضاع السياسية المحيطة في المنطقة وتداعيات ما سمي بالربيع العربي والتي أثرت على الاقتصاد الوطني وشكلت ظرفاً ضاغطاً عليه، إضافةً إلى تحديات أخرى أساسية تواجه السوق المالي مثل تراجع الثقة في السوق، وتراجع السيولة الموجهة للإستثمار في الأوراق المالية وتوجه الإستثمار نحو الإستثمارات الأقل مخاطرة مثل الودائع نظراً لارتفاع أسعار الفائدة وغيرها. وأضاف بأن كون البورصة مرآة تعكس الظروف الإقتصادية والتوقعات فقد استثمرت هذه الظروف بالتأثير على البورصة خلال العام الماضي.

وقال بأن البورصة عملت على مواجهة هذه التحديات من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات ووضع خطة استراتيجية تتضمن العديد من المشاريع والبرامج بهدف تطوير الأطر التشريعية والفنية وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية بما يعزز المناخ الإستثماري ويزيد من جاذبية البورصة للإستثمارات المحلية والأجنبية. كما تنفذ البورصة توصيات استراتيجية خارطة الطريق التي توصلت إليها مؤسسات سوق رأس المال بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD والتي تهدف أيضاً إلى دعم الجهود الوطنية الراهية إلى زيادة دور السوق في تعزيز النمو الإقتصادي وتعزيز تنافسية السوق من خلال تطبيق أحدث المعايير والممارسات الدولية، وجعل السوق أكثر جاذبية حيث تضمنت الخطة العديد من التوصيات والمشاريع التي تم تنفيذ العديد منها.

لقاء مؤسسات سوق رأس المال مع دولة الرئيس والفريق الإقتصادي

وقال بأن المسؤولين في مؤسسات سوق رأس المال كان لهم لقاء هام مع دولة رئيس الوزراء والفريق الإقتصادي الوزاري حيث أكد الرئيس اهتمامه بإعادة النشاط إلى السوق ودعمه لهؤسسائه مشيراً إلى أن ذلك من أولويات الحكومة داعياً إلى وضع خطوات عملية وفق برنامج زمني واضح بما يمكن السوق من تجاوز التحديات التي تواجهه ويعزز فرص الإستثمار فيه واتخاذ ما يلزم من خطوات تشريعية وإجرائية لتحقيق ذلك. وتم في ضوء ذلك تشكيل لجنة خاصة لمتابعة هذه التوجيهات.

وتابع السيد الوظائفى إلى أن البورصة وهؤسسات السوق قدوهوا عدداً من التوصيات والمقترحات للحكومة كان من أهمها طلب إعادة النظر في الضريبة على التداول وتشجيع إنشاء صناديق الاستثمار المشترك ومنح حوافز ضريبية لهذه الصناديق لها لهذه الصناديق من أهمية في تعزيز الاستثمار المؤسسى الذى سيساهم في تعزيز نشاط السوق وزيادة عهقه واتساعه وتقليل مخاطر الاستثمار وتوفير أدوات استثمارية جديدة في السوق، وتشجيع إنشاء صناديق مؤشرات التداول ETFs وإدراجها للتداول في البورصة وحث البنوك وهؤسسات المالية وصندوق استثمار أهوال الضمان الإجتهاى على إنشاء هذه الصناديق. كما تهت الهطالبة بحصر تسجيل وتداول السندات الحكومية وتنسوية أثمانها في مؤسسات السوق بهدف تعزيز سوق السندات، وإيجاد سوق ثانوى لتداول النوراق المالية الحكومية، وتشجيع إصدار صكوك التمويل الإسلامى لتمويل مشاريع القطاع العام والخاص، وتوفير الدعم الحكومى للبورصة لتنفيذ مشاريعها الرأسمالية وتدريب كوادرها.

أهم الإنجازات والخطط المستقبلية

وعن أهم إنجازات البورصة خلال العام الماضى وخطتها المستقبلية قال بأن البورصة عملت على إجراء مراجعة شاملة لكافة النظر التشريعية والفنية ضمن خطتها الإستراتيجية وضمن خطة خارطة الطريق بتنفيذ عدد من الإجراءات والمشاريع. فعلى المستوى التشريعى قامت البورصة بتعديل عدد من التعليمات كان من أهمها تعديل تعليمات إدراج الأوراق المالية وتعديل النظام الداخلى لرسوم وبدلات وعمولات بورصة عمان وتعديل نظام العضوية في شركة بورصة عمان [والتعديلات على قواعد التداول المعمول بها](#).

كما عملت البورصة على تطوير أنظمتها الإلكترونية وفق أحدث المعايير العالمية حيث تم العمل على تنفيذ مشروع الإفصاح الإلكتروني من خلال لغة XBRL الذي من المتوقع إطلاقه خلال الربع النول من هذا العام 2020. وهى لغة نهطية متعارف عليها عالمياً حيث سيتم من خلال النظام نشر المعلومات والإفصاحات الهامة من قبل المصدرين إلكترونياً فور وضعها على النظام باللغتين العربية والإنجليزية مما سيققل الوقت والجهد ويعزز الشفافية ويرفع كفاءة السوق ويبدأ الإفصاح عن المعلومات فوراً وفي الوقت المناسب للمستثمرين المحليين والأجانب. كما سيوفر النظام إمكانية استخراج التقارير والنسب التحليلية والنرقام الضرورية للمستثمرين.

كما تم العمل على تحديث نظام التداول الإلكتروني وفق أحدث المواصفات والمعايير العالمية، ويجري العمل حالياً على وضع اللسات الأخيرة على هذا النظام تهيئاً للإطلاقه مع نهاية الربع النول من هذا العام، حيث يتميز النظام المحدث بمواكبته لأحدث التطورات على صعيد الأنظمة الإلكترونية بما يمكن من ربطه على أحدث التطبيقات، كما يوفر إمكانية التداول بوحدات صناديق الاستثمار المشترك والندوات المالية التي قد تستحدث في السوق مثل المشتقات وصناديق مؤشرات التداول ETFs. وتم إطلاق خدمة تطبيقات الهواتف الذكية مثل تطبيق متابعة جلسة التداول بشكل حى ومباشر وتطبيق أخبار وإفصاحات البورصة من خلال الهاتف المحمول، كما تم إطلاق موقع إلكترونى جديد للبورصة يوفر كافة المعلومات الهامة للمستثمرين والمهتمين وقاعدة بيانات مفصلة خاصة بمعلومات التداول باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى إطلاق حسابات للبورصة على شبكات ومواقع التواصل الإجتهاى على الإنترنت مثل Twitter و Facebook وقناة خاصة للبورصة على YouTube بهدف التواصل مع المهتمين وتزويدهم بأخبار البورصة أولاً بأول ومعرفة توجهاتهم وأرائهم والتفاعل معهم.

ومن أهم ما عملت البورصة على تنفيذه بالتعاون مع المؤسسات المعنية بالإلتزام بهتطلبات مؤشر MSCI العالمى لرفع تصنيف مؤشر بورصة عمان من سوق نام إلى سوق ناشئ Emerging باستثناء معايير السيولة التي هي ليست تحت سيطرة البورصة أو مؤسسات السوق، حيث يتم حالياً محاولة معالجة هذا الموضوع من خلال مشروع تعول البورصة على تنفيذه لاستقطاب شركات جديدة وإدراجها في السوق. وأضاف بأن من شأن رفع تصنيف بورصة عمان ضمن مؤشر MSCI تعزيز وزيادة الثقة في البورصة واستقطاب إستثمارات جديدة من جهات استثمارية خارجية. وفي ضوء أهمية تنوع المؤشرات في الأسواق لها توفره من معلومات وصورة أوسع وأدق لتحركات أسعار الفئات المختلفة للسهم واتجاه السوق كخطوة هامة باتجاه إنشاء صناديق استثمارية مبنية على المؤشرات المتداولة في البورصة أو مايعرف بصناديق المؤشرات السعرية ETFs، فقد أطلقت البورصة مؤشرها الجديد ASE20 وهو مؤشر مرجح يعتمد في حسابيه على القيمة السوقية للسهم الحرة المتاحة للتداول للشركات، والذى يتألف من 20 شركة ودرجة في البورصة هي الأكثر نشاطاً والأعلى من حيث القيمة السوقية والتي تعد من أسهم الشركات القيادية في البورصة. وأوضح أنه يتم حالياً العمل على إعداد مؤشر ASE80 وهو مؤشر يتألف من 80 شركة ودرجة تلي الشركات العشرين الأعلى من حيث القيمة السوقية مباشرة. وبالتالي فهو يعكس أداء الشركات ذات القيمة السوقية المتوسطة، كما تعول البورصة حالياً على التحضير لإطلاق مؤشر العائد الكلى ومؤشر البورصة الإسلامى. كما أصدرت البورصة دليل الشركات المساهمة العامة لعام 2019 والذى يتضمن معلومات مالية وغير مالية مفصلة عن الشركات المساهمة العامة المدرجة وغير المدرجة في بورصة عمان.

وبين أن البورصة ستعمل على تعزيز الإلتزام بالشركات المدرجة في البورصة بقواعد الحوكمة من خلال مشروع بطاقات النداء Scorecards بحيث يتم تقييم مدى الإلتزام بالشركات بقواعد الحوكمة الخاصة بالشركات المدرجة في البورصة، كما سيتم إعداد تقرير الاستداهة النول للبورصة عن خلال عام 2020، وجدير بالذكر أن ترتيب الأردن في تقرير ممارسة الأعمال Doing Business الصادر عن البنك الدولى تحت محور حماية المستثمرين النقيلية ارتفع 40 مركزاً خلال عام واحد في تقريرى 2018 و 2019 في ضوء إصدار تعليمات الحوكمة الجديدة للشركات المدرجة في البورصة. كما ستعمل البورصة على تعزيز جهودها لزيادة الوعى والتثقيف في كافة الأهور المتعلقة بالبورصة

ومن أهم المشاريع التي ستعمل البورصة على تنفيذها هو الترويج للفرص الإستثمارية في البورصة وسوق رأس المال الوطني الذي أصبح يتمتع ببنية تنظيمية وتشريعية تتواءم مع احتياجات المستثمرين المحليين والأجانب وفق أحدث المعايير والممارسات الدولية، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الوطنية وشركات الخدمات المالية والشركات المدرجة في البورصة. وقد تابعت البورصة حضورها الفاعل على المستوى العربي والدولي من خلال مشاركتها في العديد من الفعاليات والنشاطات التي تم تنظيمها من قبل المنظمات العربية والدولية ذات العلاقة. وقد تم انتخاب بورصة عمان عضواً في مجلس إدارة اتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية FEAS وذلك خلال الإجتماع السنوي للاتحاد والذي عُقد في شهر تشرين الأول من العام الماضي في العاصمة العمانية مسقط تقديراً لها لشهده سوق رأس المال الوطني مؤخرًا من تطوير وتحديث للنظر والبنية التشريعية والفنية.

أداء البورصة

وفيما يتعلق بأهم مؤشرات أداء البورصة أشار السيد الوظائف إلى أن حجم التداول بلغ خلال العام الماضي 1.6 مليار دينار وبنسبة انخفاض 31.6% مقارنة مع 2.3 مليار دينار للعام 2018. وبلغ عدد الأسهم المتداولة خلال العام 2019 حوالي 1.2 مليار سهم نفذت من خلال 503 ألف عقد مقارنة مع 1.2 مليار سهم تم تداولها خلال العام 2018 نفذت من خلال 512 ألف عقد.

وانخفض الرقم القياسي العام لسعر السهم المرجح بالنسبة الحرة لبورصة عمان ليصل إلى 1815.2 نقطة في نهاية العام 2019 مقارنة مع 1908.8 نقطة بنهاية العام 2018، أي بانخفاض نسبته 4.9%. وانخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بنهاية العام 2019 إلى 14.9 مليار دينار أي بانخفاض نسبته 7.5% مقارنة مع القيمة السوقية للأسهم المدرجة في نهاية العام الماضي 2018. علماً بأن القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان لعام 2019 شكلت ما نسبته 49.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للإستثمارات غير الأردنيين في بورصة عمان، فقد أظهرت الاحصائيات بأن قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال العام 2019 بلغت 528.7 مليون دينار مشكّلة ما نسبته 32.4% من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم 414.6 مليون دينار، وبذلك يكون صافي الإستثمار غير الأردني ما قدره 114.1 مليون دينار. بينما بلغت قيمة صافي الإستثمار غير الأردني 484.5 مليون دينار لنفس الفترة من العام 2018. وعليه تصبح نسبة مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر كانون الأول 2019 حوالي 51.6% من إجمالي القيمة السوقية، حيث شكلت مساهمة العرب 35.8%، في حين شكلت مساهمة غير العرب 15.8% من إجمالي القيمة السوقية للبورصة. وبالنسبة للأرباح الصافية للشركات المدرجة في البورصة لنهاية الربع الثالث لعام 2019 فقد ارتفعت إلى 930.2 مليون دينار مقارنة مع 927.7 مليون دينار للشركات التي زودت البورصة ببياناتها المالية المراجعة لنفس الفترة من العام 2018، بنسبة ارتفاع مقدارها 0.3 بالمئة.

وفيما يتعلق بسوق الأوراق المالية غير المدرجة، فقد ارتفع حجم التداول فيه إلى 44.5 مليون دينار خلال عام 2019 وبنسبة ارتفاع 50.3% مقارنة مع 29.6 مليون دينار خلال عام 2018. وبلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية غير المدرجة خلال عام 2019 حوالي 125.8 مليون سهم نفذت من خلال 32 ألف عقد مقارنة مع 160.7 مليون سهم تم تداولها خلال عام 2018 نفذت من خلال 33 ألف عقد.

توقعات السوق

وختتم بالقول بأنه على الرغم من تراجع مؤشرات أداء البورصة خلال السنوات الماضية وذلك كما تمت الإشارة إليه يعزى إلى مجموعة من العوامل التي أثرت على نشاط البورصة مثل الأوضاع السياسية والأمنية المحيطة والأوضاع الاقتصادية وتراجع الثقة في السوق المالي، إلا أن التحسن في العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية العامة وخطط تحفيز الإقتصاد التي تطلقها الحكومة والخطط والمشاريع والخطط الإستراتيجية التي تنفذها البورصة ومؤسسات السوق وفق أحدث المعايير ومتطلبات المستثمرين المحليين والأجانب والهادفة إلى تعزيز البيئة الإستثمارية في البورصة وزيادة الاهتمام بها، إضافة إلى نتائج أداء الشركات المدرجة الأخيرة يجعلنا نتفاعل بتحسّن أداء البورصة والشركات المدرجة فيه، مشيراً إلى أن بورصة عمان هي من الأعلى ارتفاعاً من بين الأسواق العربية منذ بداية العام.

